الملف الأساسي

لأوضاع الصناعة البنائية وآفاق تطورها

إعداد فريق الصناعة:

بطرس تيكي

ملاك الباما

أحمد سبيتي

الجمهورية اللبنانية

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

ج أ ٠

صنوبرات كفلفن

-١-

الجمهورية اللبنانية

وزارة التصميم العام

الملف الأساسي لأوضاع الصناعة اللبنانية وآفاق تطورها

اعداد فريق الصناعة :

بطرس لبكي

طلال البابا

احمد ستيتية

٤٣

الفهـــرس

ـ المصطلحات الاقتصادية ـ اعداد بطرس لبكي ـ

أ ـ الانتـاج

اولا : قيمة الانتاج

ثانيا : القيمة المضافة الاجمالية

ثالثا : توزع القيمة المضافة الاجمالية

رابعا : حصة القيمة المضافة في القطاع الصناعي في الناتـج المحلي القائـم

خامسا : حصة القطاع الصناعي للحاجيات الداخلية

ب ـ التجارة الخارجية

اولا : المصدرات

ـ ١ ـ اهتزاز كل فرع من المصدرات

ـ ٢ ـ محاولة توزيع المصدرات بين مختلف انواع السلع الاستهلاكية (أسمالية ووسيطة)

ـ ٣ ـ توزع المصدرات الصناعية حسب اتجاهها

ثانيا : المستوردات

ـ ١ ـ توزع مستوردات السلع الصناعية حسب مختلف الفروع .

ـ ٢ ـ محاولة توزيع المستوردات الصناعية حسب أنواع السلع .

ج ـ التجهيزات والتثميرات

أولا : توزع التجهيزات حسب الفروع

ثانيا : توزع التجهيزات الصناعية حسب المناطق

ثالثا : توزع التجهيزات الصناعية حسب حجم المؤسسات

رابعا : تطور الحجم الاجمالي للتثميرات الصناعيـــــة

د ـ العمالة وانتاجية العمل .

أولا : حجم العمالة العام وتطوره

ثانيا : توزع العمالة بين مختلف الفروع والمناطق .

المعطيات المؤسسية ـ اعداد احمد ستيتيه ـ تعاون [illegible] اعداد احمد ستيتيه ـ

ـ أولا ـ على الصعيد العـــام

أ ـ الأجهزة الأدارية

ـ١ ـ مصلحة الصناعة

ـ٢ ـ مكتب التنمية الصناعية

ـ٣ ـ ادارة الجمارك

ـ٤ ـ وزارة التصميم العـــام

ـ٥ ـ مديرية التعليم المهني

ـ٦ ـ مؤسسة المقاييس والمواصفات

ب ـ التنظيم والقوانين

ـ١ ـ الأعفاء من ضريبة الدخل

ـ٢ ـ قانون تنظيم الصناعة

ـ٣ ـ مكافحة الاغراق

ـ٤ـ مكافحة الاحتكار

ـ٥ـ الأعفاءات الجمركية

ـ٦ـ الرسوم الجمركية والقيود على الاستيراد

ـ٧ـ المعونات المالية

ـ٨ـ الأتفاقات التجارية

ثانيا : المؤسسات المختلفة

ـ١ـ مصرف التسليف

ـ٢ـ معهد البحوث الصناعية

ـ٣ـ مركز التدريب المهني

ثالثا : على الصعيد الخاص

ـ١ـ جمعية الصناعيين

ـ٢ـ النقابات العمالية

رابعا : على الصعيد المؤسسات الصناعية

ـ١ـ شكل المؤسسة القانوني

ـ٢ـ ادارة المؤسسة

العوائق التي تواجه التطور الصناعي في لبنان [illegible] خامسا [illegible]

ـ١ـ العوائق داخل الصناعة

ـ٢ـ العوائق الخارجية عن الصناعة

ـ كيفية التغلب على العوائق

ـ الاجراءات المقترحة

ـ المعوقات التي تواجه الحرف

ـ الحلول المقترحة .

المعطيات الأقتصادية : ـ اعداد بطرس لبكـــي ـ

أ ـ الانتاج

اولا : قيمة الانتاج :

لقد تطورت قيمة الانتاج في القطاع الصناعي بالاسعار الجارية فـــي السنوات الأخيرة على الشكل التالي : (بملايين الليرات الجارية) :

السنة	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
قيمة الانتاج	١٠٥٨،٨	١١٨٨،٦	١٣١١،٢	١٢٧٦،٦	١٤٢١،٣	١٥٥٥،٥	١٦٦٧

يلاحظ ان هذه القيمة قد زادت خلال هذه الفترة بنسبة ٢، ٦٠ ٪ في غضون ست سنوات.

المصـــدر : تقارير المحاسبة الوطنية .

ثانيا : القيمة المضافة الأجماليـــة :

تطورت القيمة المضافة الأجمالية في القطاع الصناعي في الفترة نفسها (١٩٦٤-١٩٦٨) وبملايين الليرات الجارية على الشكل التالـــي :

السنة	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
القيمة	٤١٠،٦	٤٦٢،٤	٥١١،٩	٤٩٢،٦	٥٥٢،٤	٦٠٩،٢	٦٦١،

ومن الملاحظ ان هذه القيمة المضافة قد زادت (بالاسعار الجارية) بنسبة ـ ٦١ ٪ أي نسبة تفوق بقليل نسبة زيادة قيمة الأنتاج .

المصدر تقارير المحاسبة الوطنيـــة

ثالثا : توزع قيمة الأنتاج والقيمة المضافة الأجمالية بين فروع الأنتاج الصناعي :

توزعت القيمة المضافة في القطاع الصناعي بين فروعه الرئيسية حسب الارقام والنسب التالية (بملايين الليرات اللبنانية الجارية) في عام ١٩٦٩ :

الفرع	القيمة المضافة في الفرع	نسبتها الى المجموع	قيمة الأنتاج في الفرع	نسبتها الى المجموع
الصناعات الغذائية	١٦٥،٣	٢٧،١٪	٥١٦،٥	٣٣،٢٪
النسيج الجلود والمليوسات	١٢٢،٥	٢٠،١٠٪	٢٩٨،٨	١٩،٢٪
المواد المنجمية غير المعدنية	٩١،٩	١٥،١٪	١٦٤،١	١٠،٥٪
معادن ،مكائن ،آلات	٧٦،٩	١٢،٦٪	١٩٢،٣	١٢،٤٪
خشب كاوتشوك حديد	٧٤،٧	١٢،٢٪	٢٠٢،	١٣،—٪
مفروشات	٤٥،٨	٧،٥٪	٩٩،٥	٦،٤٪
مختلف	٣٢،١	٥،٣٪	٨٢،٣	٥،٣٪
المجموع	٦٠٩،٢	١٠٠،٠٠٪	١٥٥٥،٥	١٠٠٪

المصـــــدر : تقرير المحاسبة الوطنيـــة لعام ١٩٦٩

يلاحظ هنا ان الصناعات التى تحول المواد الزراعية والغذائية تستأثر بأكثر من ثلث انتاج القطاع الصناعي ككل و بـ ٢٧ ٪ من القيمة المضافة وهي اهم مجموعة فرع الصناعات من حيث هذين المؤشرين .

رابعا : حصة القيمة المضافة من قيمة الأنتاج في كل فرع

شكلت القيمة المضافة النسب التالية من قيمة الانتاج في كل فرع عام ١٩٦٩ (حسب تقرير المحاسبة الوطنية لعام ١٩٦٩)

الفرع	حصة القيمة المضافة من قيمة الأنتاج في الفرع
من الصناعات الغذائية	٣٢٪
النسيج الجلود والملبوسات	٤١٪
المواد المنجمية غير المعدنية	٥٦٪
معادن ، مكائن بآلات	٤٠٪
خشب كاوتشوك بحديد	٣٧٪
مفروشات	٤٦٪
مختلف	٣٩٪
مجموع القطاع الصناعي	٣٩,٢٪

يلاحظ هنا ان الصناعات الغذائية هي الفرع الذى تشكل فيه القيمة المضافة اضعف نسبة من قيمة الانتاج ، بينما فرع المواد المنجمية غير المعدنية (الذى يشمل مواد البناء والقزاز والسيراميك وغيرها) هو الفرع الذى تشكل فيه القيمة المضافة اكبر نسبة في قيمة الانتاج . ويليه فرع المفروشات ،كما يلاحظ ان فروع النسيج ، الجلود ، الملبوسات والمعادن ، المكائن الآلات والصناعات المختلفة هي في حالة وسطى من حيث القيمة المضافة في قيمة انتاجهـــا .

خامســا : حصة القيمة المضافة في القطاع الصناعي من الناتج المحلي القائـــم :

لقد تطورت هذه الحصة في السنوات الأخيرة بالشكل التالـــي :

السنة	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
(١)	٪١٢،٨	٪١٣،١١	٪١٣،٢	٪١٢،٦	٪١٢،٩	٪١٣،٣٤
(٢)	٪١٥،ـ	٪١٥،٣	٪١٥،٥	٪١٥،٣	٪١٥،٢	٪١٥،٦٢

(١) = القيمة المضافة في الصناعات التحويليـــة / الناتج المحلي القائـــم

(٢) = القيمة المضافة في الصناعة التحويلية وقطاع الطاقة / الناتج المحلي القائـــم

المصـــدر : تقارير المحاسبة الوطنيـــة .

لقد تراوحت حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي القائم بين ١٩٦٤ و٦٨ حول نسبة ١٣ ٪ وقد تزايدت هذه النسبة من ١٢،٨ ٪ الى ١٣،٢ ٪ من ١٩٦٤ الى ١٩٦٧ ثم هبطت بعد عام ١٩٦٧ وارتفعت قليلا عام ١٩٦٨ وبشكل ملحوظ عام ١٩٦٩ . وتعتبر هذه الحصة ضئيلة جدا بالنسبة للبلدان الصناعية وحتى بالنسبة للبلدان التي هي في طريق التصنيع . ومن المعروف ان ضعف حصة الصناعة في الناتج المحلي هو من ظواهر التخلف الأساسية .

اما اذا اضفنا الى الصناعة التحويلية قطاع الطاقة الذي يتشكل بصورة رئيسية من نشاطات ذات طابع صناعي كعمليات تكرير النفط وانتاج مشتقاته ثم عمليات انتاج الطاقة الكهربائية ، فإن هذه الأضافة ترفع من حصة الصناعة في الناتج المحلي لكن دون ان تغير الاتجاهات الأساسية لتطور حصة القطاع الصناعي .

سادسا : سد القطاع الصناعي للحاجات الداخلية :

تعاني الصناعات اللبنانية من عدم قدرتها على تأمين قسط أكبر من حاجات السوق الداخلية لاسباب عديدة منها ارتفاع كلفة الأنتاج بالرغم من الأنخفاض النسبي في الأجور وذلك بسبب ضعف الأنتاجية ومنها انخفاض مستوى الجودة ، ومنها ايضا السياسات الأغراقية التي تمارسها صناعات الكثير من الدول المتقدمة التي يهمها الأحتفاظ بسوق لبنان لأنه احد المعابر الى اسواق المنطقة ، ومنها ايضا عدم الصالح وقوتها وتمركزها في فروع الأستيراد . وسنبرز هنا هذه الظاهرة في خلال نسبة المستوردات من الأستعمالات النهائية (استهلاك ، تثمير ، تصدير) للسلع الصناعية في عام ١٩٦٩ :

المؤشر (بملايين الليرات الجارية)	عام ١٩٦٨	عام ١٩٦٩
قيمة الأنتاج الصناعي المحلـــي	١٤٢٢،٣	١٥٥٥،٥
المستوردات من السلع الصناعية	١١٦١،٨	١٢٦١،ـ
منها المستوردات من السلع الصناعية الوسيطة	٤٠٢،٩	٤٥٦،
منها المستوردات من السلع الصناعية المعدة للاستعمال النهائي	٧٥٩،٤	٨٣٥،ـ
مجموع الموارد المتوفرة من السلع الصناعية	٢١٨١،٧	٢٣٩٠،
الصادرات الصناعية	٢٣٨،٢	٢٨٦،
الأستعمالات النهائية للسلع الصناعية	١٩٤٣،٥	٢١٠١،ـ
نسبة المستوردات في الأستعمالات النهائية للسلع الصناعية	٪ ٣٩،٦	٪ ٣٦،٧٤

ملاحظة : ان مجموع الموارد المتوفرة من السلع الصناعية يتألف من مجموع الأنتاج المحلـــي والمستوردات الصناعية المعدة للأستهلاك النهائي ـ واذا طرحنا منه الصادرات الصناعيـــة يبقى لنا مجموع الأستعمالات النهائية للسلع الصناعية .

المصدر : تقارير المحاسبة الوطنية لعامي ١٩٦٨ ـ و ١٩٦٩ .

ب- التجارة الخارجية

اولا: المصدرات: ارتفعت القيمة الأجمالية للصدرات الصناعية بمقدار ١٤٨ ٪ في السنوات الست الأخيرة اى بين ١٩٦٤ و ١٩٧٠ وبالشكل التالي (بملايين الليرات اللبنانية الجاريـــــة):

١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
١٢٥	١٤٦	١٦٥	١٩٦	٢٣٨	٢٨٩	٣١١

١- اشتراك كل فرع في الصدرات

توزعت الصدرات في عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ بين مختلف فروع الأنتاج الصناعي على الشكل التالـــي (بملايين الليرات الجاريـــة)

السنة	١٩٦٨		١٩٦٩	
الفرع الصناعي	القيمة	الحصة من المجموع	القيمة	الحصة
المواد الغذائية والزراعية	٤٧،٢	١٩،٨ ٪	٤٦،٥	١٦،١ ٪
النسيج والجلود والملبوسات	٥٦،٢	٢٣،٦ ٪	٦٤،٣	٢٢،٢ ٪
المواد المنجمية غير المعدنية	٢١،-	٨،٨ ٪	٣٧،٦	١٣ ٪
معادن مكائن الآت	٣٩،٥	١٦،٦ ٪	٥٣،-	١٨،٣ ٪
خشب، كوتشوك، كيمياء	٤٢،٥	١٧،٨ ٪	٥٢،١	١٨،- ٪
مفروشات	٥،٧	٢،٤ ٪	٨،٢	٢،٨٣ ٪
مختلف	٢٦،١	١١،٩ ٪	٢٧،٢	٩،٤ ٪
المجموع	٢٣٨،١	١٠٠،- ٪	٢٨٨،٩	١٠٠،- ٪

المصـــــدر : تقرير المحاسبة الوطنية عـــام ١٩٦٨

يلاحظ من هذه التوزع في عام ١٩٦٩ ان فرع النسيج والجلود والملبوسات يشكل اقل من ربع الصادرات (٢٢،٢٠ ٪) ويليه فرع المعادن والمكائن والآلات (١٨،٣ ٪) الذي قفز من المرتبة الرابعة عام ١٩٦٨ الى المرتبة الثانية عام ١٩٦٩ ، ثم فرع صناعة الخشب والكاوتشوك والكيمياء (١٨،٠ ٪) وفرع المواد الغذائية والزراعية (١٦،١ ٪) الذي كان في المرتبة الثانية عام ١٩٦٨ . ويلاحظ ان حصة فرع المواد الغذائية والزراعية قد تأخرت بينما فقدت حصة فرع المكائن والمعادن والآلات في الصادرات الصناعية ، وهذا التطور قد يكون دليل على تقدم في القطاع الصناعي .

٢- محاولة توزيع الصادرات بين مختلف انواع السلع (استهلاكية ، رأسمالية ، وسيطة)

تظهر هذه المحاولة من خلال بند التصدير في حسابات مختلف فروع الصناعة في تقرير المحاسبة الوطنية لعام ١٩٦٨ بالشكل التالي ، (بملايين الليرات الجارية) .

نوعية السلع المصدر	استهلاكية	وسيطة	رأسمالية
المواد الغذائية والزراعية	٤٧،٢	—	—
النسيج الجلود والملبوسات	١٣،٤ ١٥،٤ ٧،١ ٦،٤ ٤،٤ ١،٤	٠،١ ٨،٣	—
مواد منجمية غير معدنية	٠،٨ ٢،٣	١،٣ ١،≡ ٥،٥ ١٠،٨	—
معادن ، مكائن ، آلات	١٦،ـ	٠،٢ ٢٧،ـ ١٦،ـ	٣٢،٦ ١٦،ـ
خشب كاوتشوك كيمياء	١،٤ ٥،٦	٥،٦ ٥،٢ ١،٥ ٦،٢ ١٥،١ ٢،١ ١،٤	—
مفروشات	٥،٧		
مختلف	٢٣،٤ ١،ـ ٦،ـ ٩،٨	٠،٢	١،ـ
المجموع	١٥٨،٣	١٠٦،١	٤٦،٦
حصة كل نوع من السلع من المجموع	٪ ٤٩،٩٣	٪ ٣٤،٤١	٪ ١٥،٦٤

ملاحظة : لجأنا في هذا التوزيع الى بعض الفرضيات بسبب عدم دقة المعطيات المتوفرة لدينا وهذه الفرضيات تستند الى تحليل بند التصدير في حسابات مختلف فروع الصناعة في تقرير المحاسبة الوطنية عام ١٩٦٨ :

١ ـ لقد وزعت مصدرات المصنوعات المعدنية ومصنوعات الألومنيوم والمكائن والآلات الكهربائية مثالثة بين صادرات السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية .

٢ ـ لقد وزعنا صادرات المواد البلاستيكية مناصفة بين السلع الأستهلاكية والوسيطة .

٣ ـ لقد وزعنا مصدرات الآلات الدقيقة مناصفة بين السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية لذلك وبسبب عدم دقة المعطيات لا يجب اعتبار هذا التصنيف تصنيفا دقيقا ونهائيا .

رغم ذلك يظهر من هذا التوزيع ان السلع الاستهلاكية تشكل حوالي نصف المصدرات اللبنانية والسلع الوسيطة تشكل حوالي الثلث . اما السلع الرأسمالية فلا تشكل الا ١٥،٦٤ ٪ من مجمل المصدرات ويمكن تلخيص هذه الملاحظات بالقول ان منتجات الصناعة الخفيفة هي الطاغية في المصدرات الصناعية .

٣- توزع المصدرات الصناعية حسب اتجاهها :

لقد توزعت هذه المصدرات عام ١٩٦٨ بين مختلف البلدان حسب النسب التالية :

السعودية	العراق	الأردن	سوريا	ليبيا	الكويت	مختلف	المجموع
٤٠٪	٢٠٪	١٣,٥٪	١٧,٥٪	٣,٥٪	٣,٥٪	١٢,٥٪	١٠٠٪

ويدلنا هذا التوزع على ان البلدان العربية استوردت هذا العام ٨٧,٥٪ من المصدرات الصناعية وان السعودية تستورد حوالي نصف هذه الكميـــــة .

ثانيا : المستوردات .

١- توزع مستوردات السلع الصناعية حسب مختلف الفروع :

لقد تم هذا التوزع عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ بالشكل التالي (بملايين الليرات الجارية) :

الفرع الصناعي	القيمة		الحصة من المجموع	
	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٩
المواد الغذائية والزراعية	١٢٤،١	١٣٣،١	١٠،٧ ٪	١٠،٣٣ ٪
النسيج والجلود والملبوسات	١٧٦،٦	١٦٨،٢	١٥،٢٠ ٪	١٥،٤ ٪
المواد المنجمية غير المعدنية	٥٧،٧	٥٧،٥	٥،ـ ٪	٤،٥ ٪
معادن) مكائن) آلات	٤٧٦،٣	٥٣٧،٦	٤١،٢ ٪	٤١،٨ ٪
خشب، كاوتشوك، ورق	٢٥٢،٨	٢٨٤،٦	٢١،٨ ٪	٢٢،١ ٪
مفروشات	٣،١	٣،٣	٠،٣ ٪	٠،٢٦ ٪
مختلف	٦٨،٢	٧٣،٢	٥،٩ ٪	٥،٧ ٪
المجموع	١١٦١،٨	١٢٨٧،٥	١٠٠،ـ ٪	١٠٠ ٪

المصدر : تقارير المحاسبة الوطنية لعام ١٩٦٨ و ١٩٦٩ .

يستدل من هذا التوزع ان القسم الأكبر من مستورداتنا من السلع الصناعية اى ٤١،٢٠٪ زو ٤١،٨٪ هي من منتجات صناعات المعادن والمكائن والآلات . وبين هذه المنتجات تشكل مستورداتنا من معدات النقل القسم الأكبر . وتلي هذه المنتجات من حيث حجم ا... المستوردات منتجات فرع الخشب والمطاط والكيمياء (٢١،٨٪ و ٢٢،١٪)وتشكل مستوردات منتجات الصناعة الكيمائية حوالي ٦٠ ٪ من هذه المستوردات . وتليها مستوردات النسيج والجلود والملبوسات (١٥،٢٠٪ و ١٥،٤٪)و مستوردات صناعة المواد الغذائية والزراعية (١٠،٦٨٪ و ١٠،٣٣٪)ويلاحظ ان ترتيب حصة الفروع من الأستيراد يتغير بين ١٩٦٨ و ١٩٦٦ وهذا عكس ما حصل بالنسبة على التصدير .

٢ـ محاولة توزيع المستوردات الصناعية حسب انواع السلع :

ان هذه المحاولة هي قليلة الدقة كمثيلتها بالنسبة للصادرات بسبب عدم دقة المعطيات . رغم ذلك حاولنا تصنيف هذه المستوردات لعام ١٩٦٨ في الجدول التالي (بملايين الليرات الجارية) :

نوعية السلع	استهلاكية	وسيطة	الرأسمالية
المواد الغذائية والزراعية	١٢٤،١		
النسيج الجلود والملبوسات	١٠،٠ ١١٩،٧ ١٦،٥ ٢١،١ ١،٢ ١،٨	٢،٤ ٣،٦	
المواد المنجمية غير المعدنية	١١،٢ ١٢،٢	٧،٢ ٢٦،٣ ٥،٦ ٠،٢	
معادن مكائن آلات	٢٠،١ ١٠٥،٥	١٠٢،٤ ٢٠،١ ١٠٥،٥	٢٠،١ ١٠٥،٥
خشب كاوتشوك ورق	١٣،٣ ٤١،٥ ٣،٢	١،٢ ١٣،٣ ٤٧،٠ ٧٥،- ٤١،٥ ٢١،٥ ٣،٢	
مفروشات	٣،١		
مختلف	١٩،٤ ٨،٢ ٦،٤ ٨،٣ ٣،٢	٨،٢ ٣،٢	٨،٢ ٣،٢
المجموع	٥٥٠	٤٧٧،٧	١٣٧،-
حصة كل نوع من السلع	٤٧،٢١ ٪	٤١ ٪	١١،٨٩ ٪

ملاحظات : بالاستناد الى تحليل بند الاستيراد في حسابات مختلف فروع الصناعة في تقرير المحاسبة الوطنية لعام ١٩٦٨ :

ـ ١ ـ لقد وزعت مستوردات مصنوعات المعادن والالومنيوم مثالثة بين مستوردات السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية .

ـ ٢ ـ لقد وزعنا مستوردات المكائن والآلات الكهربائية وتجهيزات النقل مثالثة بين مستوردات السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية كذلك الأمر بالنسبة لمستوردات الآلات الدقيقة .

ـ ٣ ـ لقد وزعنا مستوردات المصنوعات الخشبية والبلاستيكية مناصفة بين مستوردات السلع الاستهلاكية والوسيطة ، وكذلك الأمر بالنسبة لمنتوجات الصناعات الكيمائية المختلفة .

يستنتج من هذا التصنيف (على عدم دقته) ان السلع الراسمالية لا تشكل الا قسطا ضئيلا من مستوردانتا للسلع الصناعية ، وان السلع الاستهلاكية هي الصنف الغالب بين هذه المستوردات وتشكل حوالي نصفها .

ملاحظة :

ان أى محاولة تنصيف مستوردانتا من السلع الصناعية ستصدم بوضع احصاآت التجارة الخارجية التي تصنف السلع احسب حوالي ٥٠٠٠ بند واذا اعتبرنا عدد البلدان التي يقيم معها لبنان التبادل التجارى حوالي مئة بلد لوجدنا نفسنا مخطرين الى تصنيف خمسمئة الف رقم وهذا يفوق قدراتنا الحالية .

اما المعطيات الموجودة في التقارير السنوية عن ميزان المدفوعات فلا تفيدنا في هذا المضمار .

ـ ج ـ التجهيزات والتثميرات :

اولا : توزع التجهيزات حسب الفروع :

لقد استعملنا من اجل دراسة هذه الناحية المعلومات الاحصائية التي تنشرها مصلحة الصناعة في وزارة الاقتصاد الوطني سنويا واعتمدنا اخر المعلومات المتوفرة وهي عن عام ١٩٦٨ وليس لهذه المعلومات طابع الاحصاء الصناعي اذ انها ناتجة عن أجوبة المؤسسات الصناعية على الاستمارة التي ترسلها لها المصلحة المذكورة . لذلك لا تتصف تلك المعلومات بالدقة والشمولية المطلوبة لكنها تتصف بالحداثة النسبية اذ ان أخر احصاء صناعي قد اجري عام ١٩٦٤ ولا يمكننا الاعتماد عليه بعد سبعة اعوام والاحصاء الصناعي التالي هو قيد التنفيذ .

ملاحظات :

١ ان الرساميل الموظفة حسب المفهوم المستعمل في معلومات مصلحة الصناعة تحتوي على ما يلي :

ـ الارض (او العقار المؤجر)
ـ البناء
ـ الآلات الصناعية
ـ تركيب الآلات والدراسات
ـ المواد الاولية الماء ، الكهرباء ، المحروقات ، مواد التعبئة ، المستعملة خلال ثلاثة اشهر .
ـ اجور العمال خلال ثلاثة اشهر
ـ النفقات العامة خلال ثلاثة اشهر

٢) ان احصاآت مصلحة الصناعة تضم المؤسسات الحرفية .

يستنتج من هذا الجدول ان تجهيزات الصناعة اللبنانية مبعثرة جدا بين الفروع وهذا دليل على تنوع الانتاج .

توزع التجهيزات الصناعية حسب الفروع عام ١٩٦٨

الفرع	عدد المؤسسات	نسبتها من المجموع	عدد العمال	نسبتها من المجموع	الرساميل المستثمرة (٠٠٠ ال ل)	نسبتها الى المجموع	متوسط عدد العمال في المؤسسة	متوسط الرأسمال الموظف في المؤسسة	الرأسمال الموظف العامل (ل ل)
مقالع	٣٩٨	٥،٩٪	١١١٤	١،٦٪	٤٨٩٢	٩،٤٤٪	٢،٨٤	١٢١٩٤	٤٣١
منتوجات غذائية	٢٤١٩	٣٦،٣٪	١١٥١٣	١٧،٢٪	١٥٥٠٦٢	١٤،١٪	٤،٧٦	٦٤١٠٢	١٣٤٦٨
مشروبات	١٥٠	٢،٢٪	١٩٧٠	٢،٩٪	٣٥٧٦١	٣،٢٦٪	١٣،ـ	٢٣٨٤١٢	١٨١٥٠
تبغ	١	٠٪	٣٠٥٠	٤،٥٪	٤٨٣٧٥	٤٤٣٪	٣٠٥٠،ـ		١٥٨٦٠
خيوط ونسيج	٣٠٩	٤،٦٪	٧٨٨٥	١١،٨٪	١٢٤٤٨٨	١١،٢٣٪	٢٥،٥٢	٨١٣٥٦	٣١٠٥
احذية والبسة	٣٣٠	٤،٩٪	٤٤٠٦	٦،٥٪	٢١٩٢٧	٢،٧٣٪	١٣،٣٥	٩٠٦٨٨	٦٧٩٢
خشب وفلين	١٦١	٢،٤٪	٢٠٠٦	٣٪	٢١٥٧٣	١،٩٧٪	١٢،٤٦	١٣٣٩٩٤	١٠٧٥٤
مفروشات	٤٦٨	٧٪	٥٣٥٦	٨٪	٤٢٠٠٤	٣،٨٣٪	١١،٤٤	٨٩٧٥٢	٧٨٤٢
محجون ورق ورق وكرتون	٥٦	٠،٨٪	٩٢١	١،٣٪	٢٢٣٣٥	٢،٠٤٪	١٦،٤٥	٣٩٨٨٣٩	٢٤٢٥١
طباعة	٢٩٩	٤،٤٪	٣٤٠٨	٥،١٪	٤٦٧٧٣	٤،٢٧٪	١١،٤٠	١٥٦٤٣٢	١٣٧٢٥
جلود	١١٥	١،٧٪	١٢٥٦	١،٨٪	١٣٣٧٧	١،٢٢٪	١٠،٩٥	١١٦٣٢١	١٠٦٢٦
مطاط	٣٥	٠،٥٪	٤٤١	٠،٦٪	٨٥٠٦	٠،٧٨٪	١٢،٦٠	٢٤٣٠٥٠	١٩٢٨٩
منتوجات ومستخضرات كيماوية	٢٢٧٠	٣،٤٪	٢٣١٧	٣،٤٧٪	٦١٣٠٤٢	١٥،٥٧٪	٢٠،٤٢٪	٢٦٨٧٧٣	٢٦٣٣٢

توزيع التجهيزات الصناعية حسب الفروع عام ١٩٦٨ (تابع)

الفرع	عدد الموسسات	نسبتها الى المجموع	عدد العمال	نسبتهم الى المجموع	الرساميل المستمرة (٠٠٠ ال ل)	نسبتها الى المجموع	متوسط عدد العمال في الموسسة	متوسط الراسمال الموظف للموظف في الموسسة ل ل	الراسمال الموظف للعامل واحد (ال ل ٠)
منتوجات البترول والفحم	٣٥	٠٫٥ ٪	٧٠٨	١٫٠٥ ٪	٧٣٨٧٧	٦٫٧٤ ٪	٢٠٫٢٣	٢١١٠٧٧١	١٠٤٣٤٦
منتوجات منجمية غير معدنية	٦٦٠	١٠ ٪	٥٤٨٠	٨٫٢ ٪	١٥٢٣٣٥	٤٫٧٧ ٪	٨٫٣٠	٧٩١٣٠	٩٥٣٠
صناعات معدنية اساسية	٩	٠٫١٥ ٪	٧٢٠	١٫٠٥ ٪	٢٧ ١٤٨	٢٫٤٨ ٪	ـ٨٠٫	٣٠١٦٤٤٤	٣٧٧٠٥
منتوجات معدنية	٢٧٤	٤٫١ ٪	٤١٤٢	٦٫٢ ٪	٧١٢٠٧	٦٫٥ ٪	١٥٫١٢	٢٥٩٨٧٩	١٧١٩١
اجهزة وقطع كهربائية	١٠٥	١٫٥ ٪	٦٤٣	٠٫٩٦ ٪	٩٤٨٦	٠٫٨٧ ٪	٦٫١٢	٩٠٣٤٤	١٤٧٥٣
اجهزة كهربائية	٤٥	٠٫٦ ٪	٦٣٣	٠٫٩ ٪	١٥٣٧٥	١٫٤ ٪	١٤٫٠٧	٣٤١٦٧٨	٢٤٢٩٠
معدات للنقل	٧٣	١٫١ ٪	٢٤٩٧	٥٫٢ ٪	٥٩٨٤٣	٥٫٤٦ ٪	٤٧٫٩٠	٨١٩٧٧٥	١٧١١٣
صناعات مختلفة	١٧٦	٢٫٦ ٪	١٦٦١	٢٫٤ ٪	٢٧٣٧٥	٢٫٤٠ ٪	٩٫٤٨	١٥٥٥٤٢	١٦٤٠٢
كهرباء وبخار	٨	١٫٢ ٪	٢٤٠	١٫١ ٪	٢٥٠٨٠	٢٫٣ ٪	٩٫٢٥	٣١٣٥٠٠٠	٣٣٨٩٢
صناعات التبريد	٣٦	٠٫٥ ٪	٤٣٦	٠٫٦ ٪	٣٦١٧٦	٣٫٣ ٪	١٢٫١١	١٠٠٤٩١١	٨٢٩٧٤
انتاج افلام سينمائية	٢١	٠٫٣ ٪	٤٢٤	٠٫٦ ٪	١٩٨٦٠	١٫٠٨ ٪	٢٠٫١٩	٥٦٤٧٦٢	٢٧٩٧٢
خدمات صناعية مختلفة	٢٤٥	٣٫٦ ٪	٢٠٦٥	٣ ٪	١٧٧٧٥	١٫٦٢ ٪	٨٫٤٣	٧٢٥٥٤	٨٦٠٨
المجموع لكل الفروع	٦٦٦١	١٠٠ ٪	٦٦٧٨٤	١٠٠ ٪	١١٤٩٥٠٣	١٠٠ ٪	١٠٫٠٢٦	١٦٤٣١٦	١٦٣٨٩

اذا تفحصنا المؤشرين المتوفرين لدينا حول توزع الطاقة الانتاجية بين مختلف الفروع أي عدد العمال ورؤوس الاموال المستثمرة من خلال ادراج هذه الفروع حسب الحجوم المتناقصة لنسبة العمال ورؤوس الاموال العاملة فيها يتبين لنا ما يلـــي :

اهم الفروع حسب الحجم والحصة المتناقصتين للعمالة		
الفـــرع	حصة الفرع من عدد العمال	الحصة التراكمة
١ ـ منتوجات غذائية	٪ ١٧،٢	٪ ١٧،٢
٢ ـ خيوط ونسيج	٪ ١١،٨	٪ ٢٩
٣ ـ منتوجات منجمية غير معدنية	٪ ٨،٢	٪ ٣٧،٢
٤ ـ مفروشات	٪ ٨	٪ ٤٥،٢
٥ ـ احذية والبسة	٪ ٦،٥	٪ ٥١،٧
٦ ـ منتوجات معدنية	٪ ٦،٢	٪ ٥٧،٩
٧ ـ معدات للنقل	٪ ٥،٣	٪ ٦٣،١
٨ ـ طباعة	٪ ٥،١	٪ ٦٨،٢

المصـــدر : مصلحة الصناعة ـ وزارة الاقتصاد الوطني .

اهم الفروع حسب الحجم والحصة المتناقصة للرساميل الموظفة		
الفرع	حصة الفرع في الرساميل	الحصة التراكمية
١ ـ منتوجات غذائية	٪ ١٤،١	٪ ١٤،١
٢ ـ منتوجات البترول والفحم	٪ ٦،٧٤	٪ ٢٠،٨٤
٣ ـ منتوجات معدنية	٪ ٦،٥	٪ ٢٧،٣٤
٤ ـ منتوجات ومستحضرات كيماوية	٪ ٥،٥٧	٪ ٣٢،٩١
٥ ـ معدات للنقل	٪ ٥،٤٦	٪ ٣٨،٣٧
٦ ـ منتوجات منجمية غير معدنية	٪ ٤،٧٧	٪ ٤٣،١٤
٧ ـ الطباعة	٪ ٤،٢٧	٪ ٤٧،٤١
٨ ـ مفروشات	٪ ٣،٨٣	٪ ٥١،٢٤

المصدر : مصلحة الصناعة ـ وزارة الاقتصاد الوطني .

اولا : من الملاحظ ان المنتوجات الغذائية هي الفرع الذى يأتي في رأس كل الفروع من حيث حجم رؤوس الاموال المستثمرة وعدد العمال .

ثانيا : من ناحية العمالة يلاحظ ان الفروع الخمسة الاكبر وهي : المنتوجات الغذائية الخيوط والنسيج المنتوجات المنجمية غير المعدنية ، المفروشات ، الاحذية والالبسة تشغل ٥١،٧ ٪ من عدد العمال الاجمالي . بينما من ناحية رؤوس الاموال المستثمرة لا تصل الى هذه النسبة (أى اكثر من النصف) الا بتراكم رساميل الفروع الثمانية الاولى . وهذا من دلائل التفوق الكمي للفروع الكثيفة العمالة على القطاعات التي تتمتع بكثافة رأسمالية .

ثالثا : اذا قارنا رتبة الفروع في الجدولين الأخيرين وجدنا ان ما عدا فرع المنتوجات الغذائية ليس هنالك تطابق بين رتب الفروع في الجدولين . اذ اننا في الجدول الاول وفي الرتب من ٢ الى ٥ صناعات اكثرها تعتبر من الصناعة الخفيفة المنتجة للمواد الاستهلاكية (خيوط ونسيج ، مفروشات ، احذية والبسة ...) (الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة هو فرع المنتوجات المنجمية غير المعدنية ويضم صناعة الزجاج والزجاجيات والسيراميك والاسمنت والكلس ومنتوجات الاسمنت . وكل هذه الصناعات تنتج لقطاع البناء الذى له اهمية استثنائية في الاقتصاد اللبناني لاسباب لا مجال لذكرها والذى يستحوذ على قسط مهم من التثميرات بالرأسمال الثابت . وهذا الفرع يضم صناعات غير مكثفة بدرجة كافية عدى صناعة الاسمنت مما يفسر ايضا وروده في الرتبة الثالثة من حيث حجم العمالة .))

اذا فان الفروع الواردة في الرتب الاولى من الجدول الثاني هي بالطبع فروع تتسم بكثافة نسبية للعمالة ولاحظنا انها ايضا فروع تعتبر من الصناعة الخفيفة اجمالا أي المنتجة للسلع الاستهلاكية (البسكامفروشات وأحذية الخ) • وهذا دليل عن العلاقة بين نوع الانتاج (السلع الاستهلاكية) والكثافة النسبية لعناصر الانتاج (هنا كثافة اليد العاملة).

وبالمقابل ان الفروع التي تقع في الجدول الثالث بين الرتبة الثانية والخامسة تعتبر اكثرها من الصناعة المنتجة للسلع الوسيطة والرأسمالية (منتوجات البترول والفحم منتوجات معدنية ، منتوجات ومستحضرات كيماوية ومعدات للنقل) •

وهذه الفروع تتسم بكثافة نسبية للرسملة وهذا دليل أخر عن العلاقة بين نوع الانتاج (السلع الوسيطة والرأسمالية) والكثافة النسبية لعناصر الانتاج (هنا الكثافة الرأسماليـة) •

ثانيا : توزع التجهيزات الصناعية حسب المناطق -

تتوزع التجهيزات الصناعية بين المناطق بالشكل التالي في مطلع عام ١٩٦٧ حسب المؤشرات المتوفرة :

توزع المؤسسات الصناعية وعدد عمالها بين المحافظات

المحافظة	بيروت	جبل لبنان	لبنان الشمالي	لبنان الجنوبي	البقاع	المجموع
عدد المؤسسات في المحافظات	٢٦٠٠	٢١٤٠	٧٨١	٤٢٥	٣٠٤	٦١٦٠
نسبتها من عدد المؤسسات في لبنان	٤٢،٥٪	٣٥،٨٪	١٢٪	٧،١٥٪	٥٪	١٠٠،٠٠٪
عدد العمال في المحافظة	٢٧٨٣٦	٢٧٢٩٠	٧١٨٦	١٧٨٤	١٤٢٤	٦٥٥٢٦
نسبتهم من عدد العمال في لبنان	٥٧،٣٧٪	٤١،٥٪	١١٪	٢،٧١٪	٢،١٦٪	١٠٠،٠٠٪

ملاحظة : ان هذه المعلومات لا يمكن ان يعتمد عليها كمصدر احصائي دقيق بسبب ضعف وتفاوت نسبة التسجيل لدى صندوق الضمان .

المصدر : الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .

يلاحظ ان محافظة بيروت تحظى بأكبر نسبة من عدد المؤسسات وعدد العمال . وتليها محافظة جبل لبنان ثم محافظة الشمال فمحافظتي الجنوب والبقاع اللتان لا تضمان الا ٥ ٪ من عدد العمال و ١٢،٥ ٪ من عدد المؤسسات .

ثالثا : توزع التجهيزات الصناعية حسب حجم المؤسسات :

تتوزع التجهيزات الصناعية حسب حجمها بالشكل التالي (عام ١٩٦٧):

توزع المؤسسات الصناعية والقوى العاملة فيها

فئة المؤسسات	عدد مؤسسات الفئة	نسبتها من جميع المؤسسات	تعداد العمال في مؤسسات الفئة	نسبتهم من جميع العمال
من صفر الى ٤ عمال	٤٤٢٢	٧١،٩٧ ٪	٧٠٤٣	١٠،٨٥ ٪
من ٥ الى ٩	٧٩٦	١٢،٩ ٪	٥٠٨٣	٧،٧٥ ٪
من ١٠ الى ٢٤	٥١٩	٨،٤٢ ٪	٧٧٧٦	١١،٩ ٪
من ٢٥ الى ٤٩	٢٠٨	٣،٣٩ ٪	٧٢٢٥	١١،١ ٪
من ٥٠ وما فوق	٢٠٥	٣،٣٢ ٪	٣٨٣٩٩	٥٨،٤٠ ٪
المجموع	٦١٦٠	١٠٠ ٪	٦٥،٥٢٦	١٠٠،٠٠ ٪

الملاحظة : ان هذه المعلومات لا يمكن اعتمادها كمصدر احصائي دقيق بسبب ضعف وتفاوت نسبة التسجيل لدى صندوق الضمان .

المصدر : الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .

يلاحظ من خلال هذا الجدول ان الاكثرية الساحقة للمؤسسات الصناعية في لبنان هي من المؤسسات الصغيرة (أي اقل من ٥ عمال) وتبلغ هذه النسبة حوالي ٧٢٪ . ومن الملاحظ ان هذه النسبة تتضاءل كلما ارتفع حجم المؤسسات .

اما اذا نظرنا الى توزع عدد العمال بين فئات المؤسسات المختلفة فنلاحظ ان فئة المؤسسات الاكبر حجما (٤٩ عاملا وما فوق) تضم اكثر نسبة من العمال (٥٨،٤ ٪) وان هذه النسبة تتضاءل تدريجيا كلما صغر حجم المؤسسات حتى تصل الى المؤسسات الصغرى التي لاتضم الا ٤ وما دون فرادا تضم ١٠،٨٠٪ من العمال وهي نسبة اكثر ارتفاعا من نسبة فئة المؤسسات الصناعية الاكبر مباشرة (أي فئة ما بين ٥،١٩ عمال) وهذه الظاهرة تعود الى انتشار المؤسسات الصناعية الصغيرة (الشبه حرفية) ويساوي معدل عدد العمال في المؤسسة الواحدة في لبنان : (١٠،٦ عمال) .

رابعا : تطور الحجم الاجمالي للتثميرات الصناعية

ان التقدير الوحيد للتثميرات الصناعية المتوفرة لدينا حتى الآن هو تقدير تطور رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة حسب تقديرات وزارة الأقتصاد الوطني . وقد سبق لنا وذكرنا عدم دقة هذه التقديرات حتى حسب رأي واضعيها . لذلك فاننا سنسرد بكل تحفظ هذه التقديرات (بملايين الليرات الجارية) للتثميرات التي زادت الرساميل المستثمرة في الصناعة في السنوات التالية :

السنة	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
القيمة	١١٧،٨٦٤	٤٩،٠٨٤	١١٣،٤٨٨

ومن المعلوم ان هذه المبالغ تتم حسب واضفي هذه التقديرات :الاثر الآلات الصناعية ، كلفة تركيب الآلات وكلفة الدراسات ،المواد الأولية الوسيطة المستعملة خلال ثلاثة اشهر اجور العمال والنفقات العامة خلال ثلاثة اشهر . لذلك لا يمكن اعتبار هذه التقديرات كتكوين للرأسمال الثابت العام -ولا يمكن بالتالي مقارنتها بمجمل حجم هذا التكوين ولا بالناتج المحلي القائم .

- هيكل العمالة وانتاجية العمل

اولا : حجم العمالة العام وتطوره

في عام ١٩٦٨ كانت الصناعة المانوفاتورية تشغل ٩٠،٩٠٠ شخص بشكل دائم أي بنسبة $\frac{٩٠،٩٠٠}{٦٢٧٠٠} = ١٤،٥$ ٪ من مجموع عدد العاملين الدائمين .

واذا ضممنا قطاع الطاقة نجد ان هذين القطاعين يشغلان ١٠٠٦٠٠ شخص بشكل دائم أي بنسبة $\frac{١٠٠٦٠٠}{٦٢٧٠٠٠} = ١٦،٠٤$ ٪ من مجموع العاملين الدائمين .

اما اذا اردنا ان نقوم بتقدير تطور نسبة العاملين في الصناعة من مجموع العاملين الدائمين علينا ان نضم الى قطاعي الصناعة المانوفاتورية والطاقة البناء لان الاحصاءات حول العمالة لا تفرق بين القطاعات الثلاثة .

ففي عام ١٩٥٩ كان عدد العاملين الدائمين في القطاعات الثلاثة (صناعة منوفاتورية ،طاقة ،بناء) ٨٧٠٠٠ شخص أي $\frac{٨٧٠٠٠}{٤٥٠٠٠٠} = ١٩،٣٣$ ٪ من مجموع عدد العاملين الدائمين .

اما عام ١٩٦٨ فقد اصبح عدد العاملين الدائمين في القطاعات الثلاثة ١٣٥٦٠٠ شخص أي $\frac{١٣٥٦٠٠}{٦٢٧٠٠٠} = ٢١،٦٢$ ٪ من مجموع العاملين الدائمين وهذا يعني ان هذه النسبة قد ارتفعت بشكل بطيء .

مصادر المعلومات :

- لعام ١٩٥٩ : تقريرا ارفد
- لعام ١٩٦٨ : تقرير الخبير ريمون دلبرا المقدم في ١٩٧٠/٧/٢٤

ملاحظة : ان مجموع العاملين لا يحتوي على افراد القوات المسلحة .

ثانيا : توزع العمالة بين مختلف الفروع والمناطق

سبق لنا وبحثنا هذه الظاهرة في القسم المتعلق بتوزع التجهيزات الصناعية

ثالثا : انتاجية العمل في المؤسسات الصناعية

يتبين من دراسة الدكتورين عاصم عطاالله وسمير خلاط الصادرة عن مكتب التنمية الصناعية في وزارة الاقتصاد الوطني - في آب ١٩٦٦ بعنوان "القطاع الصناعي اللبناني نموه ومشاكله" ص٢٤ الى ٢٧ ان القيمة المضافة للعامل لسنة ١٩٦٤ كانت تتطور كما يلي :

- ان فئة الحجم التي يصيب فيها انتاج العامل من القيمة المضافة اعلى مستوى هي فئة المؤسسات التي تضم من ٢٥ الى ٤٩ عامل في ٦ قطاعات من اصل ١٣ قطاع . فهي بالتالي فئة الحجم التي كانت فيها انتاجية العمل الاكثر ارتفاعا .

- بينما فئة الحجم التي يصيب فيها انتاج العامل من القيمة المضافة اصغر مستوى هي فئة المؤسسات التي تضم من ٥ الى ٩ عمال في ٦ قطاعات من اصل ١٣ قطاع فهي بالتالي فئة الحجم التي كانت فيها انتاجية العمل الاكثر انخفاضا .

ان هذه الوقائع تدلنا على ان المؤسسات الصناعية الصغيرة (الشبه حرفية التي تضم من ٥ الى ٩ عمال) هي التي يصيب فيها العمل المستوى الادنى من الانتاجية . بينما المؤسسات الكبرى (من ٥٠ الى ٦٩ عامل) لا تشكل الفئة التي يصيب فيها العمل المستوى الاعلى من الانتاجية (ربما بسبب المشاكل الادارية التي تنتج عن هذا الكبر النسبي للمؤسسة وعدم اعتماد اساليب ادارية حديثة فيها) . ويشير تقرير الدكتورين عطاالله وخلاط ص٢٨ الى ان المؤسسات التي يصيب فيها العمل اعلى مستوى في الانتاجية هي المؤسسات التي تضم من ٢٥ الى ٤٩ عامل . اي ان هذه المؤسسات تستفيد من ارتفاع الانتاجية الذي يمنحها اياها حجمها الكبير نسبيا دون ان تتضرر من اساليب الادارة الشبه تقليدية .

ب ـ المعطيات المؤسسية : اعداد احمد ستيتيه ـ

اولا : على الصعيد العام

أ ـ الاجهزة الادارية

يلاحظ بشكل عام تعدد الأجهزة الادارية المنوط بها الاهتمام بقطاع الصناعة وتشابك صلاحياتها في كثير من الأحيان مما يعيق رسم سياسة صناعية واضحة المعالم وبعيدة المدى . وهذه الأجهزة تتمثل بمصلحة الصناعة في وزارة الاقتصاد الوطني، ومكتب التنمية الصناعية الملحق بالوزارة المذكورة وادارة الجمارك ، وزارة التصميم العام ومديرية التعليم المهني ومؤسسة المقاييس والمواصفات .

١ ـ مصلحة الصناعة

وهي المؤسسة الادارية الأولى التي انيطت بها قضايا الصناعة . وهي تتولى جميع الأعمال الادارية المتعلقة بقطاع الصناعة من تسجيل للمؤسسات واعطاء شهادات منشأ وتلقي طلبات الحماية ومكافحة الاغراق وتأمين المصونات المالية وجميع المعلومات الاحصائية. وتفتقر هذه المصلحة الى العناصر الفنية المؤهلة لتولي المسؤوليات خاصة على الصعيد جمع المعلومات الاحصائية التي يشوبها الكثير من الغموض وعدم الدقة .

٢ ـ مكتب التنمية الصناعية

انشيء بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٣٠ الصادر في ٥ /٨/ ١٩٦٧ وألحق بوزارة الاقتصاد الوطني وحددت مهماته على الشكل التالي :

ـ دراسة وضع الصناعة الموجودة وتفحص الطلبات المقدمة لخلق صناعات جديدة (والدراسات الاقتصادية والفنية الملحقة بالطلبات) وتحديد نسبة الحماية والتشجيع المطلوب لكل منها .

ـ القيام بابحاث فيما يخص تحسين نوعية المنتجات ، والتنمية الصناعيـــة واسواق التصدير والحماية والحوافز والاغراق والدفع ٠٠ الخ ٠٠٠٠

ـ التقدم باقتراحات حول الحماية الجمركية والمنتجات التي يجب ان تخضع لاجازة استيراد ، والسياسة الصناعية العامة التي يجب اعتمادهـــا ٠

وتعتبر هذا المكتب عتبات للقيام بمهمته على الوجه الأكمل منها مـــا يعود الى طبيعة تكوينه ، ومنها ما يعود الى النقص في المعلومات الاحصائية والاقتصادية الاساسية التي تساعد في أتخاذ القرارات ، ومنها ما يعود الى نوع الصلاحيات المعطاة له ومدى استعداد الأجهزة الادارية الأخرى للأخذ بالاقتراحات المقدمة من قبله (على سبيل المثال لا الحصر ، سياسة الحماية الجمركية وموقف كل من ادارة الجمارك ومكتب التنمية منهـــا)٠

٣ـ ادارة الجمارك

وهي الادارة المسؤولة عن رسم ووضع السياسة الجمركية العامة والتعرفيات الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والمصدرة وفقا لمقترحات السياسة المالية والاقتصادية للبلاد بأشراف وزارة المال ٠

٤ـ وزارة التصميم العام

يفترض في هذه الوزارة أن تكون الجهاز المسؤول عن وضع ورسم الخطط الاقتصادية الكفيلة بالتنمية الشاملة لكافة المرافق والقطاعات الاقتصادية وبالتالي فهي المرجع الأول لوضع خطط التنمية الصناعية ٠ كما أن مديرية الاحصاء المركزي التابعة لهذه الوزارة هي الجهاز المسؤول عن توفر المعلومات الاحصائية اللازمة لوضع الخطط المطلوبة ويبدو ان عوائق كثيرة تحول بين هذه الوزارة وبين الدور الذي يجب ان تلعبه على الصعيد الانمائـــي ٠

٥ - مديرية التعليم المهني

وهي الادارة التي أنيط بها اعداد الاطارات العمالية اللازمة بما يتناسب مع حاجات تطور الصناعة في الحاضر والمستقبل . ولكن في غياب المعلومات الأساسية عن الموارد الانسانية المتاحة في سوق العمل اللبناني والحاجات المطلوبة من التأهيل في كل قطاع وفق مقتضيات التنمية يصبح الاعداد المهني ضربا من العشوائية الذي يؤدي الى هدر الكثير من الطاقات والامكانيات دون جدوى .

٦ - مؤسسة المقاييس والمواصفات

انشئت بموجب قانون ٢٣ تموز ١٩٦٢ وعهد اليها وضع المقاييس والمواصفات للمنتوجات والسلع الوطنية بحيث تحدد النوعية والجودة ويراقب الانتاج للمواصفات الموضوعة . بيد أنه من الناحية العملية لم تباشر هذه المؤسسة مهماتها حتى الآن بالرغم من أهمية العمل الموكول اليها على صعيد تحسين نوعية الانتاج الصناعي اللبناني .

ب - التنظيم والقوانين

ليس في لبنان برامج صارمة للتنمية الصناعية . القطاع الخاص هو الذي يتولى بشكل رئيسي تنمية الصناعة . ويقتصر دور الحكومة على توفير التشجيعات والتسهيلات والقيام ببعض المشروعات اللازمة للنمو الصناعي .

وقد تركت المبادرة في اختيار هذه المشروعات والتسهيلات للوزارة التي يقع كل مشروع في اختصاصها . وتتولى وزارة التصميم العام مهمة درس المشاريع المقترحة من قبل مختلف الوزارات وتقديمها الى الحكومة في شكل برنامج عام يتضمن كل انواع المشاريع التي تنوي السلطة تنفيذها .

١ ـ الاعفاء من ضريبة الدخل

وكحافز للتصنيع استصدرت الحكومة قانونا بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٩ ووضع موضع التنفيذ في ١٠ شباط ١٩٥٤ ، منحت بموجبه خلال خمس سنوات اعفاء في ضريبة الدخل لبعض الشركات الجديدة ضمن شروط معينة وذلك لمدة ست سنوات . وقبل انتهاء مدة العمل بهذا القانون عام ١٩٥٩ مددت مفعوله لخمس سنوات أخرى تنتهي في ١٠ شباط ١٩٦٤ . وقد حددت شروط الاستفادة من الاعفاء كما يلي :

١ ـ ان يكون المشروع جديدا ولم يكن له مثيل قبل عام ١٩٥٤ وان يزيد في الدخل الوطني ويسهم في الوقت نفسه تنمية البلاد اقتصاديا .

٢ ـ ان يكون رأس المال الموظف والمدفوع في المشروع لا يقل عن مليون ليرة لبنانية .

٣ ـ ان لا يقل مجموع الأجور المدفوعة للعمال والمستخدمين اللبنانيين عن ١٠٠ الف ليرة لبنانية في السنة .

وعلى اثر انتهاء العمل بقانون الاعفاء المذكور ، عمدت الحكومة الى اعداد مشروع قانون جديد لاعفاءات وتسهيلات ضرائبية لاغراض الانماء الصناعي في لبنان وهو يرمي ايضا الى اعفاء المؤسسات الصناعية القائمة التي تنيف الى مشاريعها نشاطات جديدة من ضريبة الدخل وبعض الرسوم ضمن شروط معينة والى اجتذاب الاستثمارات الى بعض المناطق تخفيفا من حدة التفاوت في النمو الاقتصادي .

وبالاستناد الى ذلك صدر قانون رقم ٦٧/٣٨ تاريخ ٦٧/٥/٢٢ يعفي المؤسسات الصناعية التي تنتج سلعا جديدة او منتجات لم يسبق انتاجها بكميات كافية لسد الحاجات المحلية من ضريبة الدخل لمدة ٦ سنوات شرط ان لا يقل رأس مال المصنع المستفيد من الاعفاء عن مليون ليرة ولا يقل الأجور السنوية المدفوعة للبنانيين عن ١٥٠ الف ليرة . وعقب هذا القانون مرسوم رقم ١٠١٩٩ تاريخ ٦٨/٥/١٣ اعطي المؤسسات المستفيدة من قانون ٦٧/٥/٢٢ اعفاء لمدة ٨ سنوات من ضريبة الدخل ورأس مال يبلغ نصف مليون ليرة كحد أدنى اذا ما كانت موجودة في مناطق تبعد مسافات معينة عن الساحل والمدن الرئيسية الثلاث طرابلس وبيروت وصيدا ورفعت مدة الاعفاء الى عشر سنوات اذا كان المصنع خارج مناطق الاصطياف .

٢ ـ قانون تنظيم الصناعة وتنميتها

في ٥ آب ١٩٦٧ أصدرت الحكومة بموجب الصلاحيات الاستثنائية التي منحها اياها المجلس النيابي مرسوما اشتراعيا رقم ٣٠ لتنظيم الصناعة وتنميتها .

وبموجب القانون المذكور حددت المؤسسة الصناعية واخضعت المؤسسات الصناعية المنوي اقامتها لبعض الشروط الفنية والاقتصادية من أجل التأكد من جدوى المشاريع من حيث الربح الفردي والمصلحة الاقتصادية العامة والمحوّل دون حصول مزاحمة وتقرير الحاجة الى الحماية من خلال مقاييس معينة . وقد اعطى هذا القانون للسلطة التنفيذية صلاحية منح انشاء مؤسسة صناعية في بعض الظروف . كما حدد شروط استيراد الآلات المستعملة واعطيت المنتجات الوطنية افضلية بنسبة ٥ ٪ على المنتجات الأجنبية في مشتروات الدولة. وبموجب هذا القانون انشىء مكتب التنمية الصناعية وحددت مهماته التي سبق واشرنا اليها .

٣ ـ مكافحة الاغراق

حدد المرسوم الاشتراعي رقم ٣١ الصادر في ٥ آب ١٩٦٧ الحالات التي يحصل فيها الاغراق ، والرسم الذي يجب فرضه على السلعة المعنية المستوردة بالاضافة الى الرسم الجمركي القائم .

٤ ـ مكافحة الاحتكار

وحدد المرسوم الاشتراعي رقم ٣٢ الصادر في ٥ آب ١٩٦٧ مفهوم الاحتكار والعقوبات التي يمكن فرضها في حال ثبوته والاعفاء من العقوبة في حال التراجع عن وضعية الاحتكار ضمن مدة محدودة .

٥ ـ الاعفاءات الجمركية

معظم الآلات المستوردة لأغراض صناعية وبعض المواد الأولية معفاة من الرسوم الجمركية . وبموجب نظام الادخال المؤقت تعفى بعض المواد الأولية من رسوم الاستيراد فيما اذا كان القصد من استيرادها اعادة تصديرها بعد اجراء عمليات تصنيع او تحويل عليها ضمن الأراضي اللبنانية . كما أنه يمكن استرداد الرسوم المدفوعة على البضائع المعاد تصديرها وفق شروط معينة .

٦ ـ الرسوم الجمركية والقيود على الاستيراد

يخضع استيراد العديد من المنتجات لدفع الرسوم ، كما يخضع غيرها للحصول على اجازة مسبقة أو يحدد استيرادها بكميات معينة أي (كوتا)

٧ ـ المعونات المالية

اتخذت الدولة تدبيرا يقضي باعطاء منحة لمدة سنة واحدة ابتداء من ١٤ آب ١٩٦٧ للمنتجات النسجية . وقد جددت هذه المنحة حتى ٣١ تشرين الأول ١٩٦٩ . وبموجب هذا التدبير أجيز للسلطات الجمركية استيفاء رسم اضافي قدره ١٠ ٪ على الرسم الجمركي المطبق على بعض المنتجات الجاهزة والبطانيات . وتحتفظ السلطات الجمركية بالمبلغ المتجمع من هذا الرسم الاضافي في صندوق خاص توزع منه منح التصدير على المنتجات النسجية المصنوعة محليا المصدرة الى الخارج .

٨ — الاتفاقات التجاريـــة

عقدت الدولة عدة اتفاقات تجارية ثنائية وجماعية يمكن أن تسهل تصدير الانتاج الصناعي اللبناني منهـا ·

— اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم التجارة والترانزيت بين البلدان العربية (١٩٥٢)

— اتفاقية تسديد المدفوعات وانتقال رؤوس الأموال العربية مع البلدان العربية (١٩٥٣)

— اتفاقيات اقتصادية ثنائية مع مصر والعراق والأردن وسوريا والسودان والسعودية

— اتفاقيات تجارية ثنائية مع بلدان أوروبا الشرقية ومع الصين الشعبية على أساس " الكليرنغ " في معظمهـا ·

— اتفاقية تجاريـــة مع نيجيريا ·

ثانيا : المؤسسات المختلفة

١ — مصرف التسليف

يعتبر مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري المؤسسة المصرفية الوحيدة المتخصصة في التسليف في لبنان · وما يناله قطاع الصناعة من المحفظة الصناعية في هذا المصرف قليل للغاية ولا يساعد على التنمية الصناعية ودفع عجلة تطورها · وهذا ما جعل الحكومة تفكر جديا بانشاء مصرف انماء صناعي يمول بمختلف الوسائل بالقروض المتوسطة والطويلة الأجل المشاريع الصناعية.

٢ — معهد البحوث الصناعية

انشئ عام ١٩٥٣ وعهد اليه القيام بدراسة اوضاع المؤسسات الصناعية التي تطلب اليه ذلك ، وتقديم المشورة الصناعية التي من شأنها تحسين طرق الانتاج وزيادته وخفض تكاليفه وبذل النصح حول المشاريع الصناعية التي يمكن انشاؤها . ويبدو ان استفادة الصناعيين المحليين من هذا المعهد قليلة جدا وذلك بسبب ارتفاع أجور الخدمات التي يقدمها . على الرغم من ان المعهد مؤسسة لا تتوخى الربح ويقدم خدماته بأكلافها .

٣ — مركز التدريب المهني المعجل

انشاءت الحكومة اللبنانية بالاتفاق مع مكتب العمل الدولي مركزا للتدريب المهني المعجل تتم فيه دورات تدريبية متتابعة للعمال في الصناعة ، مدة كل منها أربعة أشهر . وتتعاون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على ادارته مع اتحاد نقابات العمل وقد اسهمت جمعية الصناعيين اللبنانيين اسهاما فعالا في وضع المركز موضع التنفيذ . وتشمل فروع التدريب في المركز الميكانيك والكهرباء وتصليح الساعات . ويهدف الى تدريب العمال المتخصصين لزيادة خبرتهم ومعلوماتهم .

والملاحظ ان فروع التدريب محدودة ولا بد من توسيع المركز وزيادة فروعه وتعميمه نظرا للفوائد الكبيرة التي يحققها على صعيد التنمية الصناعية وتحسين مستوى ووضع العمال .

ثالثا : على الصعيد الخاص

١ - جمعية الصناعيين

هيئة اقتصادية تأسست عام ١٩٤٣ وتضم الصناعيين اللبنانيين في مسعى لتنمية الصناعة وتطويرها . ويتركز نشاطها على الصعيد الداخلي في رعاية الانتاج الوطني ورفع مستواه وخفض اكلافه . وتتعاون مع الحكومة والسلطات المسؤولة في اعداد القوانين والتشريعات التي تهدف الى تشجيع الصناعة وتنميتها وتسهم على الصعيد الخارجي في تعريف الدول الأجنبية بالمنتجات الصناعية اللبنانية عن طريق المساهمة في اقامة وتنظيم المعارض الصناعية والمشاركة في المؤتمرات والبعثات الاقتصادية .

٢ - النقابات العمالية

لا يوجد أي اتحاد يضم النقابات العمالية الصناعية ، كما انه لا يوجد أي اتحاد قطاعي في فرع معين من الصناعة . وانما مجرد نقابات نشأت بحكم ظروف معينة يبلغ عددها ٣٦ نقابة في قطاع الصناعة . ويوجد اكثر من نقابة واحدة في الصناعة الواحدة ، كما توجد نقابات مؤسسات ضمن الصناعة الواحدة ونقابات لكل منطقة للصناعة الواحدة .

وهذا ما جعل النقابات العمالية الصناعية في وضع يعتبر ضعيفا نسبيا في التأثير على دفع عجلة تنمية الصناعة وتقدمها .

ان هذا الأمر يجب ان لا ينسينا مشاركة النقابات العمالية في اعداد الدورات التدريبية للعمال . وفي العمل على تحسين ظروف العمل والاستخدام في قطاع الصناعة لمجمل العمال الصناعيين .

رابعـا : على صعيد المؤسسة الصناعية

١ ـ شكل المؤسسة القانونـــي

يلاحظ بشكل عام من الاحصاء الصناعي لعام ١٩٦٤ ،أن ١١٤٥ مؤسسة من أصل ٢٠٦٦ مؤسسة صناعية جرى احصاؤها في لبنان هي مؤسسات فرديـــة أي ان ٥٤،٥ ٪ من مجموع المؤسسات الصناعية مؤسسات فردية . في حين ان الشركات المضلة لا تمثل سوى ٢،٦ ٪ من المجموع . وشركات التوصية ٤،٧ ٪ وشركات التضامن ٣٧٪ ويلاحظ ايضا ان المؤسسات الفردية أكثرها مؤسسات صناعية صغيرة تضم بين ٥ و ٩ مشتغلين وتمثل ٦٤ ٪ من مجموع المؤسسات الصناعية الفردية .

والاستنتاج الأول الذى نخلص اليه من المعلومات السابقة ان شكل المؤسسة الصناعية القانوني في لبنان لا يتلاءم وطبيعة النمو الصناعي ويشكل عائقا يحد من الاستفادة القصوى من التشيرات الصناعية بسبب الهدر في رأس المال الذى يحصل على مستوى المؤسسة الصناعية الفردية الصغيرة من ناحية وبسبب ضعف المردودية الانتاجية من ناحية ثانيـــة (نوعا وكما) وعدم خلق تقاليد صناعية عميقة الجذور من ناحية ثالثة .

٢ـ ادارة المؤسسة

كون المؤسسات الصناعية في لبنان صغيرة الحجم وفردية في اكثرها يستتبع ذلك ان تكون بنيتها الادارية والتنظيمية والتقنية ضعيفة . مما يؤثر بالتالي على مستوى الانتاج ونوعه وتسويقه . فالمؤسسات الصغيرة والفردية تعجز عادة عن تأمين الخبرة الادارية اللازمة التي تكون مكلفة في كثير من الأحيان ـ نرى المؤسسات الصناعية الصغيرة تدار مباشرة من قبل أصحابهـا الذين لا يتمتعون عادة بالخبرات اللازمة وانما يكونوا قد اكتسبوا بعض المعارف من خلال تجاربهم العملية التي لا تكفي لوحدها لتكوين الأداري الصناعي الممتاز : وهذا الأمر ينطبق على النواحي التنظيمية الأخرى والخبرة التقنية الواسعة التي تحتاج اليها الصناعة الناميـــة .

العوائق التي تواجه التصنيع في لبنان ـ اعداد طلال البابا ـ

يمكن أن تقسم العوائق التي تواجه التصنيع في لبنان الى قسمين :

١ ـ عوائق داخل الصناعة

٢ ـ عوائق خارجة عنهـــا .

١ ـ العوائق داخل الصناعـــة :

ان اهم هذه العوائق هي :

أ ـ ضيق معرفة رجال الاعمال بالامكانات الصناعية مما يحد من تنوع الصناعة وسعة نطاقهـا. ان معظم رجال الاعمال يؤثرون انشاء معامل لصناعات قائمة على معامل لصناعة جديدة وذلك في الغالب لانه لا توجد بمتناولهم ابحاث تقنية واقتصادية عن صناعات جديـدة ملائمة . وهذا هو السبب الاهم للتعدد المفرط في المصانع المتشابهة واضطرار هذه المصانع للانتاج على مستوى اقل من استطاعتها وبالتالـي بكلفة مرتفعة .

ب ـ ضعف التقنية الصناعية، ويعود ذلك الى حداثة الصناعة وقلة تقدير رجال الاعمال لاهمية الناحية التقنية في كلفة الانتاج ونوعيته .

ج ـ النقص العام في الاستثمارات على الرغم من احتمال وجود رأسمال قصير الأجل لتمويل نشاطات أخرى ، ولا سيما ما يتعلق منها بالتجارة والخدمات .

د ـ انخفاض مستوى المهارات عند العمال والمناظرين الصناعيين بالقياس الى مستوياتهـا في البلاد المتقدمة صناعيا . ويعود هذا الانخفاض جزئيا الى عدم اهتمام اربـــاب المصانع بتدريب عمالهم مما يحد كثيرا من انتاجيتهم ومهارتهـم .

هـ ـ ضعف الادارة على العموم . وهذا يعود في الغالب الى قلة وجود الاداريين الصناعيين وقلة تقدير ارباب الصناعة لفن ادارة الاعمال .

و - فقدان الريادة المتخصصة وبخاصة في البحث عن فرص الاستثمار واغتنامها وفي ايجاد اسواق جديدة للمنتجات الصناعية .

ز - استخدام بعض الصناع آلات مستعملة واستمرارهم على استعمال الآت قديمة لا تجاري فعاليتها الآلات الحديثة .

ح - التعدد المفرط في الصناعات التي تنتج سلعة واحدة في بعض الصناعات وبالتالي الانتاج على نطاق ضيق وارتفاع نسبة النفقات الادارية الى قيمة الانتاج . وهذا التعدد ناشيء عن الخطأ في تقدير الطلب وانعدام الارشاد .

ط - قلة الاهتمام بجودة الانتاج في بعض الصناعات واللجوء الى المنافسة عن طريق السعر اكثر منها عن طريق النوع مما يقوي المنافسة الاجنبية في الاسواق المحلية

ى - قلة معرفة ارباب العمل عن الاسواق الاجنبية ومتطلباتها .

العوائق الخارجية عن الصناعة :

ان اهم هذه العوائق هي :

أ - ضيق السوق المحلية الناجم عن صغر البلاد مما يحد من الانتاج على نطاق واسع والاستفادة من التناقص في الكلفة ، وبالتالي لا يمكن للصناعات الوطنية القابلة للانتاج على نطاق واسع من مجابهة منافسة السلع المستوردة بدون حماية جمركية قوية ، فضلا عن انها لا تقوى اعلى المنافسة في الاسواق الخارجية .

ب - قلة المواد الاولية التي تنتج في لبنان والاضطرار الى استيراد معظم المواد الاولية من الخارج الذى من شأنه زيادة كلفة الانتاج ، خصوصا عندما تكون قيمة الاستصناع قليلة بالنسبة الى قيمة المواد الاولية وفي حالات عدم انتظام ورود المواد .

ج - قلة العمال الماهرين . وهذا يعود الى ضيق التعليم الصناعي القائم من حيث الحقول اللازمة لمختلف الصناعات .

و - ضعف وسائل التسليف التثميري الصناعي مما يحد من التوسع في الصناعات القائمة وانشاء صناعات جديدة .

كيفية التغلب على هذه العوائق

ان بعض العوائق سواء داخل الصناعة او خارجها لا يمكن معالجتها بدون مساعدة الحكومة . وقد اقتصرت هذه المساعدة حتى الآن على ما يلي :

١ - حماية جمركية تنقصها الدقة

٢ - اخضاع استيراد الآلات المستعملة الى اجازة مسبقة

٣ - مساهمة الحكومة في انشاء معهد البحوث الصناعية . غير ان هذا المعهد يقدم المشورة والخدمات الى المؤسسات الصناعية التي تطلبها منه لقاء اجر على اساس من عدم تحقيق الربح ومع ذلك فان الاجور التي يتقاضاها مرتفعة ويعجز صغار الصناعيين عن طلب المشورة التي يحتاجون اليها وبذلك لا يفيدون من الخدمات التي يؤمنها . وقد بات من الضروري اعادة النظر في تنظيم المعهد بحيث توجه جل الخدمات الى الصناعات اللبنانية نظير مساهمة مالية حكومية .

٤ - انشاء مؤسسة للمواصفات والمقاييس . غير ان اخضاع السلع المنتجة محليا للمواصفات والمقاييس ما زال اختياريا . وقد بات من الضروري جعل اخضاعها الزاميا .

٥ ـ انشاء مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري بمساهمة الحكومة والقطاع الخاص • ومما يجب ملاحظته ان امكانات هذا المصرف محدودة في اعطاء القروض للمؤسسات الصناعية وقد بات من الضروري انشاء مصرف للانماء الصناعي يفي بمتطلبات الصناعة ويعطي القروض متوسطة وطويلة الأجل للمشاريع الصناعية التي تنسجم مع الخطوط العامة لسياسة الدولة الانمائية والمساهمة في هذه المشاريع •

٦ ـ مساهمة الحكومة في انشاء مركز التدريب المهني المعجل وتشمل فروع التدريب في المركز الميكانيك والكهرباء واللحام وتصليح الساعات •والظاهر ان فروع التدريب محدودة •

وقد يكون من المناسب توسيع هذا المركز بمساعدة الصندوق الخاص التابع للأمم المتحدة • ويعتقد انه الى جانب التدريب المهني المعجل وجب ان يكون هنالك تدريب داخل المصنع وفائدة هذا التدريب اعم اذ يمكن ان يستفيد منه عدد اكبر من العمال ، كما ان مجالات التدريب تصبح اوسع وتشمل فروعا لايتوافر لها التدريب في الوقت الحاضر •

٧ ـ العناية التي توجهها الحكومة الى التعليم المهني والتقني لاعداد عمال مهرة توهلهم كفاءاتهم الفنية للترقي في حياتهم العملية الى وظائف رؤساء عمل في الصناعة والمؤسسات العامة عن طريق المدارس المهنية ،واعداد مستخدميها للصناعة الفندقية عن طريق مدرسة فندقية • والحقيقة فقد بلغ مستوى التعليم المهني والتقني درجة عالية • وبعد دراسة ارمع سنوات يمنح الطالب شهادة البكالوريا الفنية او شهادة الكفاءة •

ومع كل هذا التقدم اذ ارتفع عدد الطلاب في المدارس المهنية الرسمية من ٩٦٦ عام ١٩٦٠ الي ٣٠٠٠ عام ١٩٧٠ (ومن المتوقع ان يرتفع عددهم الى ٦٠٠٠ عام ١٩٧٤) فضلا عن وجود مشروع لتوسيع التعليم المهني لاضافة ١٥٠٠٠ طالبا على العدد الحالي • يمكن القول ان ضيق التعليم المهني الصناعي القائم لا زال ملحوظا من حيث العقول اللازمة لمختلف الصناعات • وعلى سبيل المثال (كما افاد مدير التعليم المهني) يلاحظ ان النقص في حقول الصناعات الخشبية نوعي وعددي وفي صناعات النسيج نوعي وعددي معا وبخاصة لجهة صيانة الاليات وتشغيل مكائن النسيج • وهناك ضيق في الصناعات الحديدية والكهربائية والالكترونية (صيانتها) وفي صناعة الطباعة •

الاجراءات المقترحـــة :

علاوة على ما تقدم من المساعدات الحكومية نورد فيما يلي الاجراءات التي يستحسن اقرارها والتي تساعد على سرعة التقدم الصناعي وسلامة تطوره .

١ ـ تأمين امكانيات صناعات جديدة والتوسع بالصناعات القائمة ويكون ذلك :

أ ـ بالقيام بدراسة شاملة للصناعة اللبنانية واحوالها الاقتصاديـــة

ب ـ بتقييم مستوى الحماية لمختلف الصناعات لجهة الاقتصاد الوطني واستخلاص الاسس الجديدة التي يجب ان تتبع في تطبيق الحماية الصناعية في المستقبل .

ج ـ تعيين الصناعات الجديدة القابلة للنجاح او المربحة مـــن جهة الاقتصاد الوطني (وبخاصة الصناعات التي تعتمد على التصدير) .

د ـ تنسيق الادارات والمؤسسات المختصة بشؤون الصناعة (لا سيما مصلحة الصناعة ومكتب التنمية الصناعية في وزارة الاقتصاد الوطني ومعهد البحوث الصناعية ومؤسسة المقاييس والمواصفات) واقتراح الاجراءات اللازمة لتقويتها وتأمين التنسيق بينهما .

٢ ـ جعل مكتب التنمية في وزارة الاقتصاد الوطني فعالية وتمكينـــه من القيام بالمهام الموكولة اليه ولا سيما لجهة دراسة الجدوى الاقتصاديـــة للمشروعات الصناعية وتقديم النصح للذين يطلبون احداث مصانع جديدة او التوسع بمصانع قائمة لمساعدتهم على معرفة سلامة مشاريعهم .

٣— انشاء وكالة لوضع وتطوير الاستثمارات الصناعية بالتعاون مع منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة (اليونيدو) بحيث توفد المنظمة فريق خبراء لتحديد المشاريع الصناعية الملائمة وتحضير الملفات والوثائق لعرضها على الممولين الاجانب وتنظم لقاءات واتصالات بين اللبنانيين والممولين الاجانب بغية معاونة الصناعة المحلية في تقوية صلاتها بالمؤسسات والشركات الخارجية المهتمة باقامة مشروعات مشتركة في لبنان او تقديم خبرة فنية وادارية ، والمساعدة في تحسين وسائل صيانة الآلات والمعدات واصلاحها .

٤— انشاء جهاز حكومي للتسويق يوفر المعلومات عن الاسواق الخارجية ومتطلباتها ويقوم بالدعاية لمنتوجات الصناعة اللبنانية .

٥— اصلاح السياسة الجمركية بشأن تنشيط الصناعة ؛

٦— انشاء مراكز للصناعة في المناطق القروية مع ما يستتبع ذلك من استملاك الاراضي اللازمة من قبل الدولة وتجهيزها بما يلزم من طرقات فرعية وانابيب للمياه او اسلاك للكهرباء او التلفون وفرز هذه الاراضي وبيعها من الراغبين لغرض انشاء المصانع بنصف الكلفة . وفائدة اقامة هذه المناطق الصناعية واضحة اذ أنها تساعد على خلق نشاط اقتصادي في المناطق التي ترغب الحكومة في انمائها وعلى الأقل من تجمع الصناعات في المدن او ضواحيها وبالتالي الحد من النزوح من الارياف .

العوائق التي تواجه الحرف :

من المهم جدا تنمية الحرف في القرى اللبنانية لانها تساعد على تأمين دخل اضافي للفلاح الذى بسبب التوزيع السيء للامطار وهطولها كلها تقريبا في الاشهر الخمسة الواقعة بين اواخر الخريف واوائل الربيع وبسبب عدم توافر الري على مدى واسع نظرا لقلة المياه في قسم كبير من الاراضي اللبنانية يعاني اكثر المزارعين من بطالة مقنعة ولا يقوم بأعمال أخرى (كالاشتغال بالحرف) الا عدد قليل منهم .

ولو تقصينا اسباب انصراف الكثرة عن العمل في الحرف تبين لنا ان اهمها يعود الى :

أ ـ عدم وجود الاسواق الكافية لمنتوجات الحرف

ب ـ عدم وجود التقنية اللازمة عند المزارعين

ج ـ قلة الرأسمال اللازم لشراء المواد الاولية لدى المزارعين

د ـ عدم توافر خدمات مرشدين صناعيين

هـ ـ عدم وجود سياسة انمائية لتطوير الحرف والصناعة الصغيرة والحاجة الى دراسة امكانات المناطق من حيث قابليتها واختصاصها في الحرف وامكانات ادخال التحسينات على المنتوجات الحرفية وتكييفها لتلائم اذواق المستهلكين في الاسواق الخارجية .

الحلول المقترحة

والمعتقد ان الحل لاكثر المشاكل التي تواجهها الحرف هو في ايجاد مؤسسة خاصة لخدمة الحرف والصناعات الصغيرة . ويمكن ان يتم انشاء هذه المؤسسة بمساعدة الصندوق الخاص للأمم المتحدة تتولى التعرف على معضلات المؤسسات الحرفية ومشاكلها وارشادها . الى الاجراءات التي تساعد على تذليل هذه المشاكل والمعضلات والى تحديث كلي للحرف القائمة .

وفضلا عن ذلك يحسن ان تعين لجان في مختلف المناطق يوكل اليها امر البحث عن الصناعات المحلية القديمة والتقليدية وامكانات احيائها وتنشيطها. ومن الضروري أن يتعاون المرشدون الصناعيون لدى مؤسسة خدمة الحرف والصناعات الصغيرة تعاونا وثيقا مع الهيئات والجمعيات التي ينتظم فيها فرع او عدة فروع من الحرف والصناعات الصغيرة كيما يتاح بثها لخدمات التي تقدمها المؤسسة وتصميمها .

ومن الضروري ان تقوم المؤسسة بانشاء مراكز للارشاد والتدريب والعرض في المناطق النروية لتعليم الفلاح على ما يمكن القيام به . وانشاء معارض دائمة لمنتوجات الحرف والصناعات التقليدية في مراكز السياحة الرئيسية وفي المنطقة الحرة في المطار ومرفأ بيروت . ويحسن جدا ان تقوم المؤسسة ايضا بالتشجيع على انشاء مؤسسات على غرار " الارتيزانا اللبنانية " بواسطة مساعدات مالية وعلى اقامة تعاونيات حرفيـــة .